الفصل الثاني

الاعتماد الأكاديمي

كثر الحديث عن الاعتماد الأكاديمي، في أروقة المؤسسات التعليمية، حتى غدا هاجساً، يسبب الحديث عنه إزعاجاً وإحراجاً، بسبب متطلباته، وتداعياته، ويمثل من وجهٍ آخر حلماً ورديّاً، يطمح أصحاب القرار إلى تحقيقه، لأن الوصول إليه يعني تحقيق الجودة، والتميز، وبث الطمأنينة، داخل المؤسسة وخارجها.

قالت اللغة كلمتها في الاعتماد، وهي كلمة تُلقي بظلالها على المعنى المراد.

العماد ما يقام به الشيء، ومنه عمود الخيمة، التي لا تقوم إلاّ به، قال الشاعر:

والبيت لا يبتنى إلاّ على عمد ولا عماد إذا لم ترسَ أوتاد

ويُقال اعتمدت على الشيء، اتكأت عليه، وعمدتُ الشيء، فانعمد، أي أقمته بعماد، يعتمد عليه[١].

لما كان البيت لا تقوم له قائمة، إلاّ بهذا العمود الذي به يصبح البيت ذا شأن، يركن إليه، ويُعتمد عليه، فكذا هذه المجموعة من الإجراءات، التي تعني منح الثقة للمؤسسة التعليمية، فإنها بمثابة العمود للبيت، وبهذا التشابه، استحقت هذه العملية اسم الاعتماد.

وتتسع دلالة الاعتماد، لتشمل معنى منح الثقة، والإجازة العملية، والتفويض، ودلالة الكلمة باللغة الانجليزية، لا تخرج عن هذه الدلالات.

عنيت الدول المتقدمة، بالاعتماد الأكاديمي، منذ وقت مبكر، إدراكاً منها بالنتائج المرجوة منه، وكانت أمريكا في طليعة هذه الدول، إذ عرفت الاعتماد قبل ما يقرب من مئة عام، وأخذ الصبغة الرسمية الكاملة، في منتصف القرن الماضي.

يتجاوز عدد هيئات الاعتماد في أمريكا وحدها، الخمسين هيئة، منها ما هو عام يُعطي الاعتماد للجامعات، أو الكليات، ومنها ما هو خاص، ومهني يُعطي الاعتماد لبرامج بعينها، بخاصة المهنية منها.

يسترعي الانتباه - بحق - عناية الغرب بالاعتماد، والحرص عليه في المراحل التعليمية، التي تسبق التعليم الجامعي، فإنه يوجد في أمريكا، مؤسسة تُعرف باسم الهيئة الدولية للاعتماد عبر المناطق، ويرمز لها اختصاراً بـ(سيتا)، لها فروع، في العديد من دول العالم، منها دول عربية.

(١) ابن منظور، *لسان العرب*، ج ١ ، ص ٢٧٥، مادة عمد، مرجع سابق

تخدم هذه الهيئة قرابة ٢٣ ألف مدرسة، فيها قرابة ١٥ مليون طالب، في أكثر من ٦٥ دولة، منحت الاعتماد لأعداد كبيرة من المدارس، على مستوى العالم[٢].

تأتي أهمية هذا الاعتماد المبكر، من أن بعض الجامعات لا تقبل إلاّ الطلاب المتخرجين من مدارس معتمدة، بل إن بعض المدارس المعتمدة، لا تسمح للطالب بالانتقال إليها، إذا كان قادماً من مدرسة غير معتمدة.

تتنوع مرجعيات هيئات الاعتماد، في العالم ففي أمريكا تُعد هيئات الاعتماد هيئات غير حكومية، ولكنها تعتمد من قبل الجهات الحكومية، لضمان جديتها، وأهليتها، وحياديتها، وكذلك في بريطانيا لا تمارس عملها ما لم تعتمد من قبل الحكومة رسمياً.

تُعد هيئات الاعتماد في بعض الدول حكومية، مثل كندا، وتتبع الولايات، وفي دول أخرى، مثل هونج كونج يوجد هيئات حكومية، وأخرى أهلية.

ينظر إلى الاعتماد في بعض الدول، على أنه عملية اختيارية، كما هو الحال في بعض الولايات الأمريكية، في حين نرى دولةً مثل كندا، تجعل منه أمراً إلزامياً على الجامعات جميعها، باستثناء تلك الجامعات، التي تنشأ بقرار، وترخيص من البرلمانات المحلية. ويبدو أنه ما زال اختيارياً فيما يُسمى بدول العالم الثالث.

تهدف هذه الجهات إلى منح المؤسسات التعليمية، شهادات، تبين مدى تحقيقها للجودة،

(٢) انظر إن شئت hHp:// www.citaschools.org

من خلال مجموعة من المعايير، والمؤشرات المعلنة، مع الإقرار بوجود اختلاف في المعايير، بين هيئات الاعتماد، سواءً أكانت في الدولة الواحدة، أو في دول مختلفة، مع وجود قواسم مشتركة، بينها جميعها.

عرف ميدان التقويم والاعتماد بعامة، ثلاثة نماذج[٣]:

الأول: أنموذج الواقع الحقيقي، ويعتمد في حكمه، وتقويمه، على ما يُسمى بالمدخلات، فيأخذ بعين الاعتبار الخلفية الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، للطلاب الذين يلتحقون بهذه المؤسسة.

يحتكم هذا المعيار إلى العامل الطبيعي، فالمؤسسة الجيدة هي مَنْ كان طلابها ذا مستويات عالية، في مظاهر الحياة، والمؤسسة غير الجيدة هي من كان طلابها على العكس من ذلك.

الثاني: أنموذج القيمة الإضافية، وهو الذي يحتكم إلى النتائج التي تتمخض عنها العملية التعليمية، وبيان مدى التغيرات التي طرأت على الطلبة، وهو ما يُسمى بالاحتكام إلى المخرجات.

الثالث: أنموذج جهات الاعتماد الأكاديمي، وهذا يحتكم إلى مجموعة من المعايير المبنية على جودة المخرجات، فالمؤسسة التي تستحق شهادة الجودة، هي تلك المؤسسة التي تتوافر فيها هذه المعايير المهنية.

لا تفرض جهات الاعتماد نفسها على أيٍ من مؤسسات التعليم، ولكن إذا عرضت

(٣) عرض لهذه النماذج، أ. د. عبد الرحمن سليمان الطريري، في دراسة أعدها بعنوان الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العام في المملكة العربية السعودية – الأسس والمنطلقات

عليها هذه المؤسسات، رغبتها في الحصول على الاعتماد من قبلها جاءت ومعها شروطها، ومعاييرها، ومؤشراتها، وخبراؤها، ويجب حينها إفساح الطريق لها.

إن الاعتماد وسيلة، يتحقق من خلالها غاية كبرى، مفادها أن هذه المؤسسة التعليمية، التي حصلت على الاعتماد، تقوم بالعمل الذي ينبغي، بالطريقة التي تنبغي، وعلى الوجه الذي ينبغي، لصالح الجهات التي تنبغي، وهو ما اصطلح على تسميته بالجودة الشاملة.

يحسن التنويه قبل الاسترسال في بسط المقال إلى أنه ينبغي الحذر من النظر إلى الاعتماد على أنه غاية يسعى إليه، ثم إذا حصل لا تعود الجهة المعنية تلتفت إليه.

إن الغاية الكبرى هي حصول الجودة بكل مظاهرها، وهي التي ينبغي أن يسعى إليها ويدندن حولها، وينظر إلى الاعتماد في ضوء هذا الهدف، حتى لا يغيب عن البال أنه وسيلة، قُدِّر لها أن تكون مؤشراً على وجود الجودة.

بيد أن هذا التلازم ليس حتمياً، فعلى سبيل المثال فإن معهد التربية في سنغافورة الذي يُعد من أشهر المعاهد التي تعنى بإعداد المعلمين ضمن منظومة متميزة، فإن هذا المعهد قد وصل إلى درجات متقدمة في الجودة بكل مظاهرها دون الحصول على الاعتماد الأكاديمي.

إن حسن التقدير، وبراعة التدبير، يستدعي أن يسعى إلى تحقق الجودة من حيث هي مطلب ذاتي، ونداء داخلي لا لتكون وسيلة للحصول على شهادة الاعتماد.

إن الاعتماد الأكاديمي بناءً على هذا يعني، منح شهادة جودة لمؤسسةٍ ما بعد سلسلة من

الإجراءات، والعمليات تقوم بها لجان مكونة من خبراء، ذوي اختصاص.

قد يكون من المفيد إيرادُ بعض عبارات، بشأن الاعتماد، قد تُعدُّ بأنها تعريف، أو توصيف، تُسهم في مزيد بيان له، فقد قيل إن الاعتماد شهادة من هيئة معتبرة، تفيد بأن هذا البرنامج حقق الحد الأدنى من النوعية، والجودة، التي يتوقعها سوق العمل، ويطلبها المجتمع.

وقيل أيضاً، إن الاعتماد حَكَم نزيه، خارجي علمي، وقيل أيضاً إن الاعتماد شهادة نخبة من الخبراء، لصالح برنامج معين، أو مؤسسة تعليمية.

قيل أيضاً الاعتماد شهادة تخرج تمنح لبرنامج ما، أو لقسم ما، من جهة خارجية عليا متخصصة، وقيل كذلك، الاعتماد سلسلة إجراءات، يتم بوساطتها الاعتراف ببرنامج، أو بمؤسسة تعليمية، بناءً على معايير معلنة، ومتفق عليها.

كان مما قيل في تعريفه، إنه مجموعة العمليات، والإجراءات، التي تقوم بها مؤسسة الاعتماد، بغية التأكد من توافر الشروط، والإمكانات، لمؤسسةٍ ما، وتناسبها مع أهدافها.

وقيل هو العملية المنظمة، التي تستخدم من أجل معرفة إلى أي حد، حقق الطلاب الأهداف التعليمية، وهناك من عرَّفه بإيجاز فقال: الاعتماد هو عملية وزن، أو تثمين، وقيل هو ضمانات، لتقديم خدمات مناسبة، وقيل أيضاً هو مركبة، تعبر بها إلى قلب الجمهور، وأنت تحمل فيها الجودة.

قد لا يستساغ هذا السرد لأن فيه ملالة، وربما ملامة، بيد أن هدف التثقيف، الذي

نسعى إليه وندندن حوله، يأذن لنا به، فلا يخلو التكرير من بلغة، أو بلاغة[٤].

لما بدأت العيون تنفتح على الجودة، وصار التجويد مطلباً، ملحاً، خشي الجمهور المستهدف، وربما المسؤولون كذلك، أن تدَّعي المؤسسات جودة أعمالها، وكمال نتاجها.

اقتضى هذا الأمر استدعاء جهةٍ محايدة، تعرف بجهات الاعتماد، تقوم من خلال نظام تتبعه، بإصدار حكم يُفيد بأن الجودة، تمثلت في نتاج هذه المؤسسة، أو تلك، يصاحبها شهود، عدول، وأدلة ناطقة على وجودها، على الوجه المطلوب.

تبعث هذه الشهادة الثقة، والطمأنينة لدى الأطراف المعنية، لكن هذا العمل، مازال طوعياً في الأعم الأغلب، ومع هذا فإن المكاسب التي بدأ يتلمسها أصحاب القرار، من هذا الاعتماد، جعل المؤسسات تتسابق، إلى الحصول على هذا الاعتماد، الذي يعني الجودة، أو الحد الأدنى منها.

دلت الدراسات[٥]، أنه يوجد في أمريكا، قرابة ١٢٠٠ كلية إعداد معلمين، حصل منها على الاعتماد، قرابة ٦٠٠ كلية فقط، وهنا نتساءل، هل هذا بسبب رحلة الاعتماد الطويلة، ذات المتطلبات الكثيرة، أو لأن الاعتماد نفسه، ما زال اختيارياً حتى في الغرب بعامة.

ينبغي أن يُعلم أن لجان الاعتماد لا يقوم عملها على الثقة، أو حُسن الظن، أو

---

(٤) تعذر ذكر مرجع لهذه المقولات والتعريفات لأني جمعتها ودونتها على مدى سنين من محاضرات ولقاءات ودراسات ومؤتمرات، وليس ثمة كتاب يجمعها حتى نحيل إليه.

(٥) ذكر هذه الأرقام أ. د. عبد اللطيف الحكمي ، في محاضرة له عن الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية، جامعة الملك سعود

التخمين، ولكنه يقوم على جمع الأدلة، وتسجيل النتائج، والتحليل، وجمع النقاط.

قد تنزل اللجان إلى الميدان، لاستطلاع الآراء، كما تعنى هذه اللجان، عناية كبيرة بالتوثيق، فهي تطلبه من المؤسسة مفصلاً، وتقوم هي به أيضاً.

كأن هذه اللجنة تنظر في ورقة اختبار، فيها عشرة أسئلة مثلاً، فمن خلال النظر في كل سؤال، على حدة، وتقويمه، ومنحه الدرجة التي يستحق، يتم جمع النقاط، التي حصلت عليها هذه الورقة من مجموع الأسئلة، وكذلك الاعتماد، الذي يمنح لمؤسسة، أو برنامج تعليمي.

بيد أن ثمة مفارقة بين الصورتين المتقدمتين، يحسن ذكرها، تتمثل في أن ما ورد في ورقة الأسئلة، لم يكن معلوماً من قبلُ، كأي ورقة أسئلة، أما أسئلة لجنة الاعتماد، وهو ما يُسمى بالمعايير، فإنها توضع بين يدي المؤسسة منذ وقت مبكر، ويتم شرحها، وبيانها، وتلقى الاستفسارات بشأنها، على مدى أشهر كثيرة، ومقابلات متعددة، وزيارات منتظمة يقوم بها خبراء، من قبل جهات الاعتماد.

أساء بعض الناس الظن في مسألة الاعتماد، برمتها، وفي الجهات، التي تقوم عليها، بخاصة أنها جهات أجنبية، لهم في ذلك حججهم الخاصة بهم، فمن قائل إن الاعتماد تدخل في خصوصيات المؤسسات التعليمية، وقد يفضي إلى فرض شروط، وتغييرات، غير مقبولة.

آخرون يرفضون فكرة الاعتماد، لأنهم من أنصار "دع ما كان على ما كان"، ففي هذا الراحة، والأمان، في حين يرى آخرون أن الحاجة ليست قائمة لهذا الاعتماد، والأمور سارت، وتسير من دونه، على خير ما يرام، فيما يرون.

توقف آخرون، لعدم توافر معلومات كافية، ووافية، بشأن هذه العملية، وعادة الناس

أنهم يوجسون خيفةً، مما يجهلون.

تلكم حججٌ قد تلقى قبولاً لدى بعض الناس، بعضاً من الوقت، لكنها في حقيقة الأمر، حجج داحضة، لا مكان لها، ولا مكانة لدى الكثرة الكاثرة من أهل الشأن، وأصحاب التبصر، والنظر.

فليس ثمة تدخل من جهات الاعتماد، في أي من خصوصيات المؤسسات التعليمية، أينما كانت، فهي في حقيقة الأمر تطبق قاعدة، "من فمك أدينك"، حيث إنها تحاسب، وتقوِّم في ضوء ما يقدم لها من معلومات تتضمنها الرؤية، والرسالة، والأهداف، والعمليات التي تتبناها المؤسسة نفسها، وتقدمها لجهة الاعتماد.

لست ممن يتجاهل سلبيات تدخل الأجنبي، في شؤوننا، وفي الوقت نفسه، لست ممن يحبذ خلط الأوراق، حين تكون مؤسسةٌ ما، تُحسن توصيف الحاضر، والتخطيط للمستقبل، وتعرف بالضبط إلى أين تذهب، وماذا تريد، فإنها تكون سيدة الموقف.

أحسب أن إيجابيات التعاون مع جهات الاعتماد، ستكون ظاهرة للجميع، وسوف تحقق المؤسسة، مكاسب كبيرة، ويكون الاعتماد في صالحها، لأنه يعني وجود الجودة، والجودة تعني الكثير من التطوير.

إن أولئك الذين يريدون ترك ما كان، على ما كان، فيقال لهم لقد كان هذا، أيام زمان، يوم أن كان الحلاق يُعالج أمراض الأسنان. أمَّا الآن فقد طواه النسيان.

لقد صار التغيير المفضي إلى التحسين، والتجويد أمراً حتمياً، مَنْ لم يقم به من تلقاء

نفسه، سوف يُفرض عليه، أو يُخلي، لغيره الميدان.

تشهد المجتمعات تغيرات مهمة تتمثل في عدد من مظاهر التبدل، في نظرة الحكومات، إلى العملية التعليمية برمتها، فبعد أن كانت هذه المؤسسات تستغني عن الاعتماد الأكاديمي، وتقلل من أهميته، بسبب الدعم الحكومي الكامل، وغير المشروط، سوف تجد هذه المؤسسات نفسها، مضطرة إلى إعادة النظر في مسلكها، تبعاً لتبدل موقف الحكومات.

لقد شعرت الحكومات أن غياب الاعتماد الأكاديمي، وإغفال معايير الجودة، في مؤسسات التعليم، أدى إلى ظهور جيل من الخريجين، صار يشكل عبئاً على الدولة، سواء من حيث ضعف المهارات، أو عدم الحاجة إلى التخصصات.

ترتب على هذا، الحديثُ عن قلة الوظائف، وظهورُ البطالة بين الخريجين، والعاقل لا يشتري الهم بماله، ولا يدفع مالاً، ليحمل عبئاً، وهذا دفع أصحاب القرار، إلى تبني سياسة جديدة.

يمكن في ضوء هذه التوجهات، تفهم قبول الحكومات بأن تقوم جهات الاعتماد، وهي غير حكومية – في أغلب الدول –، بالحكم على المؤسسات التعليمية الحكومية، وتقويمها، بل تشجع عليه أيضاً.

للمجتمع في هذا المقام كلمته أيضاً، لقد بدأت ثقافته تتسع، وتتنوع، فلم يعُد يقبل ما يقدم له، مهما كان، يدل على هذا أن هيئات المواصفات، والمقاييس، وهيئات حماية المستهلك، صارت محل تقدير المجتمع، وينظر إليها على أنها ضرورة لحمايته.

لقد عزز هذا الشعور، أن جهات الاعتماد ذكرت في رسالتها أنها تهدف إلى

مساعدة المؤسسات، على إصلاح نظامها، وإلى مساعدة الجمهور حتى يطمئن إلى ما يُقدم له، من خدمات.

لا تختلف جهات الاعتماد الأكاديمي، عن الهيئات المشار إليها، وقد يأتي يوم يرفض فيه المجتمع أن يتعامل مع مؤسسات تعليمية غير معتمدة، أو على الأقل، يقدم على خريجيها خريجي مؤسسات أخرى، معتمدة.

أحسب أن هذا اليوم جاء، فإن كثيراً من الشركات والمؤسسات، صارت تفضل خريجي جامعةٍ، على خريجي جامعةٍ أخرى، أو خريجي برنامج على آخر، ولم يقتصر هذا على القطاع الخاص، وإنما تعداه إلى القطاع العام.

من التغيرات التي لا ينبغي تجاهلها، كثرةُ المؤسسات التي تمارس النشاط نفسه، فقد ازدحمت الطرقات بالجامعات، وولى عهد البواكير، والتباشير التي تستبد بالثمن الغالي – بغض النظر عن جودتها – وكثر المنتج في الأسواق، فصار البقاء للأصلح، وحلَّ فضل التميز، محلَّ فضل السبق، وحلَّ النوع محلَّ الكم، أو كاد.

ويقال الكلام نفسه، في كثرة الطلاب، فقد تضاعفت الأعداد، عشرات المرات، وهو ما يعني مضاعفة أعداد الخريجين، ففتح باب الاختيار، والانتقاء، وأهل السوق يعرفون مصلحتهم جيداً، ويشدون الرحال إليها.

لقد دفع هذا التحول الجذري، جهات الاعتماد، إلى إعادة النظر في معاييرها، فبعد أن

كانت تُعنى بالمدخلات أكثر، وتخصها بنصيب الأسد في المعايير، صارت تُعنى بالمخرجات، وهذا تغير جذري، يفرض على مؤسسات التعليم إعادة النظر في معاييرها، ومناهجها، وأسلوب إدارتها.

يختصر ذلك كله، ويكشف عن جدية هذا الطرح سؤالان، يسيران، مختصران. أولهما: كم نسبة من وجد عملاً من خريجي مؤسسةٍ ما؟. وثانيهما: كم احتاج هذا الخريج من الوقت، حتى وجد عمله هذا؟

إذا كانت الإجابة سلبيةً، ولا تُرضي أصحاب القرار، فليس أمامهم إلاّ طرق أبواب جهات الاعتماد، فهي التي تُعين على تصحيح المسار، وتحاصر أزمة الثقة، التي تنشأ بين المؤسسات والمجتمع، وتبعث الطمأنينة في نفوس منسوبي هذه المؤسسات، والمجتمع، على حد سواء.

يخلط بعض الناس، بين الترخيص، والاعتماد، حتى وصل الوهم فيهم، أن يقولوا أنا مرخَّص، إذن أنا موجود، وكفى. وهذا خطأ مركب، يؤدي إلى أخطاء تحتاج إلى جهود كبيرة، لتصحيحها.

إن الترخيص من حيث هو، إذن بممارسة مهنةٍ ما، ضمن الحد الأدنى من توافر الشروط، وهو لا يعني الجودة، ولا يستلزم الاستمرارية أيضاً، فإذا كان الاعتماد نفسه يُعاد النظر فيه بعد سنوات، للتأكد من بقاء الجودة واستمرارها، فكيف بالترخيص؟

وهذه قضية يحسن استحضارها دائماً حتى لا يتوهم أحد أن الحصول على الاعتماد

يعني طي الصفحات ورفع الأقلام، بل أن حصول مؤسسةٍ ما أو برنامج فيها على الاعتماد يعني أنه صار تحت الشمس، وغدت أبوابه مشرَّعة لخبراء لجان الاعتماد بغية التأكد من استمرار الحالة الإيجابية التي كانت سبباً في حصول الاعتماد وقد يكون هذا كل سنة أو أكثر حسب النظام المتبع.

ليس يخفى أن منح الترخيص، قبل الاعتماد، والجودة بعدة سنوات، يؤدي إلى إشكالات، وإلى تساؤلات، من قبل المجتمعات، بعد أن ثبت لديها أن مجرد منح الترخيص، لا يعني الجودة، ولا الإتقان، وهي إشكالية حقيقة، تبحث في غير هذا المكان.

يشار إلى أن الاعتماد الذي تمنحه جهات الاعتماد، قسمان[٦]

الاعتماد العام (المؤسسي) يشمل المؤسسة التعليمية كلها، باعتبارها وحدةً، واحدة، تقوَّم في ضوء معايير، خاصة بهذا النوع من الاعتماد، وفي هذا الاعتماد تؤثر الوحدات، بعضها في بعض، سلباً وإيجاباً، وهو ما ينبغي أن يتنبه إليه.

الاعتماد الخاص (البرامجي) يمنح لبرنامج بعينه، أو لقسم من الأقسام في المؤسسة، في ضوء معايير محددة، بغض النظر عن الاعتماد العام، حصل، أو لم يحصل.

يغني الاعتماد العام عن الاعتماد الخاص، إلاّ في التخصصات المهنية، فلابد فيها من

(٦) ذكر هذين القسمين أ. د. عبد الوهاب النجار، في دراسة أعدها بعنوان الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات إعداد المعلمين، قدمت في اللقاء السنوي الرابع عشر لجستن

الاعتماد الخاص، إلى جانب الاعتماد العام.

لا يحسن بنا أن نغادر عنوان الاعتماد، دون الحديث عن المعايير، التي تحكم عمل جهات الاعتماد، وهي بمثابة المؤشرات، التي يتبين من خلالها مظاهر الإتقان، ومواطن الخلل في المؤسسات التعليمية.

تتعدد جهات الاعتماد في البلد الواحد، مثل أمريكا، كما تتعدد بتعدد البلدان، فهناك جهات اعتماد استرالية، وكندية، وغيرها، إضافة إلى المؤسسات الأمريكية، العاملة في هذا المجال، ولا يوجد حسب علمي، جهات اعتماد عربية، أو إسلامية، تصنف على أنها عالمية.

إن تعدد جهات الاعتماد[٧]، أدى نوعاً ما إلى تعدد المعايير، فهناك جهات، تعتمد سبعة معايير، وأخرى تعتمد ستة معايير، وثالثة تعتمد خمسة معايير، بل إن الجهة نفسها، قد تزيد، وتنقص من معاييرها، في ضوء المستجدات.

يبدو أن معالم التشابه بينها تبقى أكثر بكثير من معالم الافتراق إن وجدت، لأن المهنية

(٧) أشارت إليها بإيجاز شديد، دراسة بعنوان " نحو معايير مهنية لاعتماد مؤسسات إعداد المعلمين للدكتور ستيف ليلي، وترجمها أ. د. صالح النصار، قدمت في اللقاء السنوي الرابع عشر لجستن

هي التي تصبغ هذه المعايير بعامة، ويندرج تحتها قضايا هي محل اتفاق، وهي على أية حال معلنة وموضحة، وتوفر جهات الاعتماد خبراء يشرحونها، ويوضحونها، داخل المؤسسة التعليمية تعرض المعايير، إلى عدة قضايا كبري، مثل:

١- المقررات الدراسية:

تعنى لجان الخبراء، في لجان الاعتماد بالنظر في مفردات المقررات وأهدافها، ومدى مناسبتها لمعايير المتخرج، وكذا مستلزمات، هذه المقررات.

٢- الطلاب:

تستحوذ قضية الطلاب، وهي أبرز عناصر المدخلات على نصيب وافر من عناية لجان الخبراء، فينظر إليها من خلال شروط القبول، ومدى توفر فرص التعلم، لهم جميعاً، وضرورة غياب التفريق، والتصنيف، ومدى مراعاة الفروق، بين الطلاب بأنواعها، وهو ما يُعبَّر عنه باحترام التنوع، ومراعاته في هذه المسائل، وفي غيرها، مما يندرج تحت التنوع.

تدخل عملية التقويم، والاختبارات، والتدريب، ومدى اكتساب المعارف والمهارات، والتغيير، الذي طرأ عليه، وما يمكن أن يضيفه، بعد تخرجه، تدخل كلها، ضمن المسائل التي تعنى بها لجان الاعتماد كذلك.

٣- أعضاء هيئة التدريس:

تأخذ لجان الاعتماد أحوال هيئة التدريس، ومَنْ في حكمها بعين الاعتبار، فإنها تنظر إليهم، من حيث عددهم، ومدى مناسبته لعدد الطلاب، ومن حيث مؤهلاتهم، وقدراتهم، وجهات تخرجهم، ودرجاتهم العلمية.

لا تغفل هذه الجهات المواصفات الشخصية، لأعضاء هيئة التدريس، من حيث تفاعله

الإيجابي، وتحقق الرضا الوظيفي، ووجود الانتماء للمؤسسة، وكذا العبء التدريسي، ومدى صلته بالمجتمع، وخدمته له، كما يؤخذ التنوع بعين الاعتبار من حيث الجنس، والجنسية، وغيرها.

٤- البنى التحتية، أو المنشآت:

تقوم لجان الخبراء في جهة الاعتماد بالاطلاع على المباني، ومعاينة قاعات الدراسة، والمختبرات، والتجهيزات، وقاعات المكتبة، ومكاتب أعضاء هيئة التدريس، وتحكم عليها، وتقوُّمها من حيث مساحتها، ومناسبتها، وعددها، وموقعها، ومدى الإفادة منها في ضوء توفير الأدوات اللازمة.

٥- الموارد المالية:

لا تغفل جهات الاعتماد موضوع التمويل المالي للعملية التعليمية برمتها، وهي قضية تستحق أن تكون معياراً، ومؤشراً، إذ لا تستطيع المؤسسة التعليمية تحقيق أهدافها، ما لم يتوافر لديها دخل مالي ثابت، وكافٍ، ويصاحبه نظام صرف واضح، ومنصف، يخضع للضبط والمحاسبة، وهذه المعالم كلها التي تمثل هذا المعيار، تسلط عليها جهات الاعتماد، الضوء وتجعل منها مؤشراً مؤثراً.

٦- الجهاز الإداري للمؤسسة:

يقوم الجهاز الإداري بدور رائد، ورئيس، فهو الذي تناط به مهمة ترجمة الأهداف، وإدارة العملية التعليمية، وضبط الأمور، داخل المؤسسة، ومراقبة النشاطات، بكل أنواعها.

يعني هذا أن تتجه لجان الاعتماد إلى الجهاز الإداري، فتعمد إلى تقويمه، في ضوء

مجموعة من الاعتبارات، ومنها مدى كفاية هذا الجهاز، من حيث عدده، وقدراته، ومدى وجود التكامل، والانسجام بين أفراده، وتنظر في مسألة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

يمر هذا التقويم من خلال النظر المسبق في النظام نفسه، ودراسة اللوائح المنظمة له، ومدى ما تتصف به من سعة، ومرونة، ووضوح، كذلك ينظر إلى ما تتضمنه هذه اللوائح، من تقويم للأفراد، وحوافز، ومساءلة.

يحسن التنبيه في هذا المقام، إلى أن عناية لجان الخبراء بالجانب الإداري، والتعويل عليه في أثناء التقويم لا يعني قبولهم بطغيانه على سير العملية التعليمية، وهي مسألة قد يُغفل عنها، بسبب الحرص على الضبط، والتنظيم الإداري.

إن لجان الخبراء لا تنسى بحال، أنها داخل مؤسسة تعليمية، والتعليم هو الأساس والهدف، والجانب الإداري إنما هو مساعد، مساند، فالمبالغة فيه كالتقصير فيه في ضوء معايير لجان الاعتماد، كلاهما يؤثر سلباً على العملية التعليمية.

تحسن الإشارة، ونحن نسعى إلى استكمال المشهد، أن نشير إلى بعض الجزئيات، التي قد تغيب عن البال في غمرة الانشغال، ومنها أن المعلومات التي تقدم إلى لجان الاعتماد، بشأن المعايير السابقة لا تؤخذ من قبلها على أنها مسلمات، فهي خاضعة للدرس، والتمحيص.

يُعرف عن لجان الاعتماد، أنها تفكك المعايير إلى وحدات، وتوزعها على لجان خبراء،

حرصاً على الدقة، ومراعاة الاختصاص، وتوفيراً للوقت، وهذا يقتضي من أصحاب القرار في المؤسسة التعليمية، إحكام العمل، وإغلاق الثغرات الصغيرة، التي قد يأتي النقص من جهتها.

يغلب على الظن أن يسود التفاهم بين لجان الاعتماد، والقائمين على المؤسسة، بخاصة أن الطابع المهني – كما رأينا – هو السائد، والغالب على مضامين المعايير، لكن ذلك لا يحول دون حدوث بعض إشكالات.

أحسب أن مسألة التنوع، ومفهومها في بعض البرامج مثلاً قد تؤدي إلى شيء من سوء الفهم، في ضوء مفاهيم لجان الاعتماد، ومنطلقاتها.

لن تعجز الجهة المعنية في المؤسسة أن تتصرف بحكمة، فحين يطرح موضوع إتاحة الفرصة، للمذاهب المختلفة للرأي الآخر، على قدم المساواة في التدريس، يُجاب بأن المؤسسة تطبق هذا الأمر، في تدريسها للمذاهب الفقهية المعتبرة، وهذا كاف، لتحقيق هذا المعيار، وإنما سقته لتوضيح هذه الجزئية، ويمكن القياس عليها.

تولي لجان الخبراء، الجانب العملي طرفاً من عنايتها، فقد يتجه أحدهم إلى مجموعة من الطلاب في ساحة، أو قاعة، ويوجه لهم عدداً من الأسئلة مثل: هل تعاد لكم أوراق الاختبارات؟ وهل يناقشكم الأساتذة في إجاباتكم؟ هل يقدم لكم تصورٌ مسبق عن المقررات الدراسية؟ هل تتاح لكم فرصة المناقشة، في أثناء التدريس؟ وهل تكلفون ببحوث؟

ثم يتوجه هذا الخبير أو غيره إلى أعضاء هيئة التدريس، ويوجه لهم بعض الأسئلة، عن

العبء التدريسي، وعدد الساعات، وعن الرضا الوظيفي، وعن حصوله على حقوقه، وعن علاقته بالجهاز الإداري.

لن يكون الجهاز الإداري بمنأى عن أسئلة الخبير، فقد يتوجه الخبير إلى الإداري، ويطلب منه تصوير ورقة أو إرسال فاكس، أو يسأله عن أنموذج معين.

إذا كانت الإجابة عن هذه الأسئلة سلبية، فقد تؤدي إلى تأخير الاعتماد سنوات، بخاصة إذا حرص الخبير على إبراز مهارته، وبيان قدرته، على الوقوف على ثغرات، وسلبيات، تشهد له على براعته، وعلى أهليته للقيام، بالمهمة التي أوكلت إليه، كما يقول أ. د. عبداللطيف الحكيمي، من واقع خبراته[٨].

ليس من المنطق أن يوجه اللوم إلى هذا الخبير، إن حصل منه شيء من هذا، إنما اللوم على من كان سبباً في وجود هذه الثغرات، التي نفذ منها الخبير، وكان – في مسلكه، الذي لم يُحسب له حساب، – سبباً في الإساءة إلى المؤسسة، برمتها حين توارت حسناتها، المتعددة خلف سلبيات هذا الشخص أو ذاك.

قد يأذن لنا المقام، أن نستعير تصويراً متقناً، ورد في حديث نبوي كريم، يُقرِّب ما نحن

(٨) في محاضرة ألقاها في كلية التربية بعنوان خطوات الاعتماد الأكاديمي

بصدده، فقد وري عن النبي ﷺ أنه قال: "كل مسلم على ثغرة، من ثغر الإسلام، الله، الله، لا يؤتين من قبلك" ومع الإقرار، بأن في الحديث ضعفاً، وكذلك، الإقرار بفارق التشبيه، إلا أنه يمكننا القول – في ضوء هذا التشبيه – إن كل عضو في المؤسسة التعليمية أياً كان موقعه، هو على ثغرة، من ثغرات الجودة الشاملة، فقد تخفق المؤسسة في تحقيقها، رغم كل ما تبذله بسبب تقصير أو قصور، أو تهاون من بعض أفرادها.

لا أود أن استرسل في بسط هذا الموضوع، فقد قيل إن ما فوق البياض برص، وإذا تحقق الهدف المتمثل في التعريف، والتثقيف، فقد أغنى عن الاسترسال وحُسن ختمُ المقال.